



حكم إستئنافي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة الاستئنافية السادسة بالمحكمة الإدارية الحكم التالي بين:

المستأنف: وزير الدفاع الوطني، مقره بمكاتبه بتونس العاصمة،

من جهة،

والمستأنف ضده: م ع ، القاطن بالقرية الشمالية معتمدية كسرى سليانة،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب الاستئناف المقدم من وزير الدفاع والمرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 29 أكتوبر 2013 تحت عدد 210144 طعنا في الحكم الابتدائي الصادر عن الدائرة الابتدائية الأولى بالمحكمة الإدارية تحت عدد 121314 بتاريخ 29 ماي 2012 والقاضي:

أولا: بقبول الدعوى شكلا وأصلا وإلغاء القرار المطعون فيه.

ثانيا: بحمل المصاريف القانونية على الدولة.

ثالثا: بتوجيه نسخة من الحكم إلى الطرفين.

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أنّ المستأنف ضده جندي متطوع بالجيش الوطني وأنّ الوحدة التي كان يعمل بها قامت بحجز بضاعة مهربة وأنه على إثر فقدان كمية هامة منها قام ضابط الأمن العسكري بمداهمة غرف الجنود فوجد قميصا وحذاء رياضيا كان من ضمن مكونات تلك البضاعة على سرير المستأنف ضده فوجهت له تهمة السرقة وحوكم من أجل ذلك بالسجن لمدة ستة أشهر. وإثر قضاء العقوبة تم إعفاؤه لأسباب تأديبية فرجع دعوى في تجاوز

السلطة طعنا بالإلغاء في القرار المذكور، تعهدت بها الدائرة الابتدائية الأولى بالمحكمة الإدارية وأصدرت فيها حكمها المضمن منطوقه بالطالع والذي هو محل الطعن المائل.

وبعد الإطلاع على بقيّة الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في أول جوان 1972 والمتعلّق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقّحته وتمّمته وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 2 جوان 2014 وبما تم الاستماع إلى المستشار المقرر السيد محمد س المز في تلاوة ملخص من تقريره الكتابي وحضر المستأنف م ع وأوضح بعض الجوانب في قضيته وتمسك ولم يحضر من يمثل وزير الدفاع الوطني.

حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 14 جويلية 2014.

وبما وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

حيث رفع المستأنف بتاريخ 29 أكتوبر 2013 مطلب الاستئناف الراهن طالبا نقض الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 29 ماي 2012 في القضية عدد 121314.

وحيث ثبت لهاته المحكمة أنّ المستأنف في قضية الحال تولى بتاريخ 16 أوت 2013 استئناف الحكم الابتدائي موضوع الطعن المائل تحت عدد 210038.

وحيث أنّ القاعدة الأصولية في إجراءات التقاضي المستمّدة من الفصل 155 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية تقتضي أنّ الاستئناف لا يمارس مرتين ضد نفس الحكم ومن نفس الطرف ولو كان أجل الطّعن مازال قائما.

وحيث طالما سبق للمستأنف الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي المذكور آنفا فإنَّ المطلب المائل الرامي إلى الطعن مرّة ثانية في نفس الحكم الابتدائي يكون تطبيقاً للقاعدة الأصولية المشار إليها حرياً بعدم القبول.

ولهذه الأسباب:

قضت المحكمة:

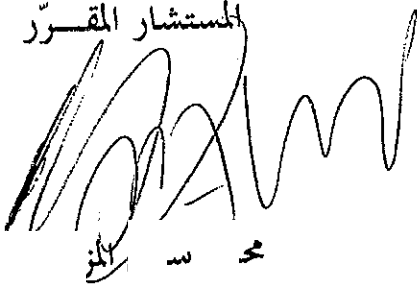
أولاً: عدم قبول الاستئناف.

ثانياً: حمل المصاريف القانونيّة على المستأنف.

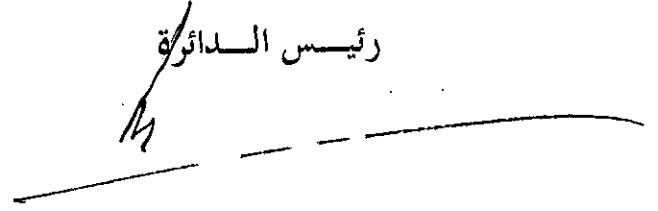
وصدر هذا الحكم عن الدائرة الاستئنافية السادسة برئاسة السيد س بن ع الر
وعضويّة المستشارين السيد م الك والسيدة م ق

وتلي علنا بجلسة يوم 14 جويلية 2014 بحضور كاتب الجلسة السيد > الس

المستشار المقرّر

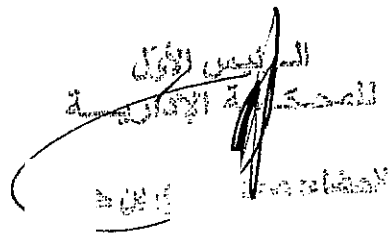

مح س الر

رئيس الدائرة



سا بن ع الر

المستشار الأول
للمحكمة الإستئنافية


مح س الر